

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٨٥١

الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	أنغولا	السيد مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2016/968)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1646226 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٤٥.

المتنعون:

الاتحاد الروسي، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيريا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٢ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وأعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2016/968)

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ستحتفل ليبيريا قريبا بمرور ١٤ عاما من السلام - وهي نفس فترة الحروب الأهلية المدمرة التي سببت معاناة لا توصف لشعب البلد ودمرت بناء التحتية وخلفت وراءها جيلا يعاني من وطأة الفقر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

مع ذلك ومنذ ذلك الوقت، فقد أعيد بناء الكثير مما دمرته الحرب بدعم من الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرهما من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك بناء الطرق ومرافق توليد الطاقة وشبكات الكهرباء والمدارس والمستشفيات، علاوة على إعمار النسيج الاجتماعي للمجتمعات التي مزقتها الحرب. وبقدر ما أحرزت ليبيريا هذا التقدم، فقد تحملت المزيد من المسؤولية عن المهام التي كانت تضطلع بها الأمم المتحدة. ففي ٣٠ حزيران/يونيه تولت ليبيريا المسؤولية الكاملة عن أمنها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1096 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/968 التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجْرِيَ تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

ونثني على الرجال والنساء الشجعان الذين خدموا الأمم المتحدة بصفاتهم حفظة سلام وأفراد شرطة، فضلا عن البلدان التي يتيمون إليها والتي اضطلعت بدور بالغ الأهمية في استعادة مناخ الأمن الذي مكن ليبيريا من الخروج من التراجع وإعادة البناء. بيد أن انتعاش ليبيريا لم يكتمل بعد بالرغم من مرور ما يزيد على عشر سنوات من السلام، وما تزال مؤسساتها هشة في حين لا تزال ممارسات الفساد والإفلات من العقاب

إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

والشفافية وتحسين المساءلة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الليبي.

وهذا هو السبب في أن جهود بناء السلام يجب أن تبدأ قبل وقت طويل من انتهاء بعثة حفظ السلام. في الواقع، ينبغي أن تكون هذه الجهود قد قطعت شوطاً طويلاً بالفعل، وأن تتسارع على الفور.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يوجه القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) الأمين العام لإعداد تقرير بشأن استراتيجية بناء السلام في ليبيا التي ستوجه انتقال المهام المدنية للبعثة ليس إلى حكومة ليبيا وحسب وإنما أيضاً إلى الشركاء المناسبين الثنائيين والمتعددي الأطراف وفي الأمم المتحدة، والذين يمكن أن يدعموا الجهود التي تبذلها الحكومة. يتوقف استمرار السلام والاستقرار والرخاء في ليبيا وجميع ما استثمر فيه الشعب الليبي والحكومة والمجتمع الدولي في البلد على إجراء الانتقال بصورة سليمة. ولدينا جميعاً مصلحة في كفالة أن ينجح.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ونعتقد أنه من غير المقبول تمديد الولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في الظروف التي تتوقع فيها الخوذ الزرق أداء مهام بناء السلام حصراً.

وقد فوجئنا بالنص في الوثيقة المتعلق بنطاق العنصر العسكري وعنصر الشرطة للبعثة، اللذين سيشاركان، كما نعلم، في تعزيز الانتخابات وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة وبث إذاعة الأمم المتحدة. إننا لا نفهم لماذا تقتضي المهام السلمية المحضة تلك وجود ٧٠٠ من حفظة السلام المسلّحين و ٥ طائرات عمودية عسكرية في البلد.

شائعة جداً. وأحدث تفشي وباء فيروس إيبولا المميت الذي بدأ في عام ٢٠١٤ حالة من العجز في البلد وأودى بحياة ما يقرب من ٥٠٠٠ من المواطنين الليبيين علاوة على تفويض بعض التقدم الذي أحرزه البلد.

وفي عام ٢٠١٧، سينتخب الليبيون قائداً جديداً ليخلف الرئيسة الحالية إلين جونسون - سيرليف. وبما أن ذلك سيكون أول انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة من رئيس حالي إلى رئيس آخر في العقود السبعة الماضية، فإن الانتخابات تبشّر بالارتقاء بليبيا إلى مصاف النماذج الأخرى للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء النزاع في المنطقة، خلافاً للاتجاهات غير الديمقراطية في أماكن أخرى من القارة، حيث يرفض القادة إجراء الانتخابات أو يزورون نتائجها أو يرفضونها بعد أن خسارهم للانتخابات. ونحن ملتزمون بالعمل مع الحكومة الليبرية لكفالة بيئة آمنة وسلمية تمكن المواطنين من المشاركة في إجراء انتخابات حرة نزيهة وسلمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ومن الانتقال المستقر إلى حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وتسلّم هذه الولاية بأن حكومة ليبيا قد ارتقت إلى مستوى التحدي المتمثل في ضمان توفير الأمن في جميع أنحاء البلد منذ ٣٠ المرحلة الانتقالية في حزيران/يونيه والتقليل أيضاً من حجم الوجود العسكري للبعثة، فضلاً عن تخفيض الوجود العسكري والشرطي في البلد بمقدار النصف. ونتوقع المزيد من التخفيض في الوجود المدني للبعثة أيضاً. بيد أنه يكفل أيضاً استمرار وجود البعثة في ليبيا لدعم خدمات الأمن الليبرية خلال هذه الانتخابات التاريخية بهدف توطيد المكاسب الأمنية التي حققتها ليبيا بشق الأنفس.

وفي آذار/مارس ٢٠١٨ سيتم إنهاء البعثة الجارية، غير أن جهود ليبيا المبذولة لتحقيق المصالحة وإعادة الإعمار ستستمر، كما يستمر أيضاً عملها من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة

كبير وأنه لم تكن هناك إمكانية لجعلها أكثر تقارباً. تدعو هذه الحالة إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى حل توافقي، لا سيما وأن الوقت المتبقي حتى نهاية ولاية البعثة كان يسمح لنا بالقيام بذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): امتنعت فرنسا عن التصويت على القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته ليبيريا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٣. خلال الأشهر الستة الماضية، كانت السلطات الليبرية مسؤولة مسؤولية كاملة عن صون الأمن على أراضيها. وفي هذا الصدد، أحبي القيادة والرؤية اللتين أظهرتهما الرئيسة إلين جونسون - سيرليف. بعد فترة طويلة من حفظ السلام، دخلت ليبيريا مرحلة بناء السلام. وهذا هو السبب في أن مجلس الأمن أقرّ اليوم بأن الحالة في ليبيريا لم تعد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونهني السلطات والشعب في ليبيريا مرة أخرى على ذلك النجاح.

ومع ذلك بينما يقر مجلس الأمن بأن الحالة في ليبيريا لم تعد تهدد السلم والأمن الدوليين، فإنه، للأسف، لم يتعلم الدرس. وفي الواقع، يطرح القرار مشكلتين رئيسيتين.

الأولى هي أنه يحافظ على ثقافة ليبيريا في الاتكال على أصحاب الخوذ الزرق. إن مجلس الأمن، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ١٥ شهراً، يستمرّ في مفارقة بالحفاظ على وجود قوة حفظ السلام العسكرية في ذلك البلد في حين يقرّ بأنه لا يوجد مزيد من التهديد للسلام والأمن هناك. ويخاطر مجلس الأمن بالتالي في الحفاظ على ثقافة الاعتماد على الغير والحيلولة دون تطوير القدرات الوطنية الليبرية.

وقد شددت فرنسا دائماً على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار آفاق الانتخابات الرئاسية الثالثة في ليبيريا

لطالما كنا متعاطفين مع مواقف الحكومات التي تستضيف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن هذا لا يعني أن مجلس الأمن ينبغي أن لا يأخذ في الاعتبار، في صياغة قراراته، جميع العوامل التي تحدد الحالة في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا ننسى أن الأمين العام، في تقريره الأخير عن ليبيريا (S/2016/968)، يبيّن بوضوح أن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة وأن البلد لم يواجه أي تهديد عسكري منذ عدة سنوات.

ونشير إلى موقف الحكومة الليبرية، التي تدعو إلى تمديد ولاية البعثة في شكلها الحالي لمدة سنة واحدة. ومع ذلك، فإننا مجبرون أيضاً على أن نشير إلى أن هذا يبدو أنه يخفي التدخل المعتاد والمحاولات الرامية لأن تُسند إلى الأمم المتحدة المهام التي كان ينبغي لمونروفا توليها منذ وقت طويل. ولا تتفق مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بأن مبرر الحفاظ على وجود عملية حفظ السلام في ليبيريا هو اختبار قدرة المؤسسات الوطنية في الحفاظ على الاستقرار. وبعبارة أخرى، سيكون وجود موظفي الأمم المتحدة في ليبيريا من باب أخذ الحيطة لا غير في حال تدهورت الحالة في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٧. ولدى قيامنا بذلك، سنحول القوات والموارد التي تمس حاجة الأمم المتحدة إليها في يؤر التوتر الأخرى.

وفي هذا الصدد، نأسف بشدة لأن القائمين على صياغة النص رفضوا أن يتضمن مشروع القرار بديلاً عن الوجود الكثيف لحفظة السلام، حيث كان يمكن لقوة الرد السريع من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تُنشر بصورة استباقية في فترة الانتخابات. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نكرر الإعراب عن شواغلنا إزاء أساليب عمل مقدمي القرار الذين تجاهلوا هذا الأمر وغيره من المقترحات المعقولة المقدمة من عدد من الوفود. ولا يمكننا أن نتفق مع التفسير القائل بأن مواقف الوفود قد تباينت بشكل

بعين الاعتبار. وقد عرضنا باستمرار الحلول التي من شأنها أن تسمح لنا بالتوفيق بين المواقف المختلفة. وقد قدمنا، إلى جانب دول أخرى، حلولاً مختلفة تماماً عن مواقفنا الأولية. وكنا منفتحين على وجه الخصوص فيما يتعلق بالجدول الزمني وطرائق خفض التدريجي لقوام البعثة، ولكن مقترحاتنا لم تؤخذ في الاعتبار الجدي.

ونأمل أن نجد جميعاً في هذه الحادثة الدروس التي نتعلم منها، وأن نتمكن في المستقبل من تعزيز وحدة المجلس بشأن هذا الموضوع الرئيسي.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على التحديد الأخير لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لأننا لا نوافق على أن الولاية التي طُرحت لاعتمادها تُمثل أفضل نهج لإنهاء البعثة أو لمواصلة العمل في ليبيريا خلال الأشهر الـ ١٥ القادمة.

وترى المملكة المتحدة بوضوح أن هناك دوراً لاستمرار وجود الأمم المتحدة في ليبيريا، مع التركيز على توطيد السلام وتمهيد الطريق للخروج بشكل منظم وفي الوقت المناسب. قبل ستة أشهر، شهدنا النجاح في نقل المسؤولية عن الأمن من بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة ليبيريا. وكان ذلك خطوة هامة وناجحة اتخذتها حكومة ليبيريا، وكانت خطوة في اتجاه رحيل بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

كانت البعثة ناجحة، وسجلت نجاحاً لعميات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهي تبين الفرق الحقيقي الذي يمكن أن يحدثه حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إزاء المدنيين على أرض الواقع. ولكن يجب علينا أن نستخدم مواردنا لحفظ السلام بحكمة، حيث تمس الحاجة إليها فعلاً.

ويعني نجاح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنه لا ينبغي لنا أن نمدد وجودها من دون داع. فليس هناك أي نزاع فعلي في

منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، والتي ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ونذكر أنه ولهذا السبب بالتحديد، أذن مجلس الأمن في حزيران/يونيه في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) لقوة الرد السريع - المتمركزة حالياً في كوت ديفوار وسيتم نشرها قريباً في مالي - بأن تنتشر مؤقتاً في ليبيريا إذا لزم الأمر. إن النشر المبكر لقوة الرد السريع قبل انتخابات الخريف، كما حصل بنجاح في جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل هذا العام، كان ليكون حلاً جيد التكيف مع الاحتياجات والظروف. ولكن هذا الاقتراح لم يجد آذاناً صاغية. وفي هذا العام، لاحظ المجلس مع الارتياح إلى نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أقر جدول انسحابها الوشيك. إن ليبيريا هي قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة في حفظ السلام، والتي نعتقد أنه كان ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بها.

المشكلة الثانية في القرار هي أنه يحدد موارد حفظ السلام القيمة. خلال الأشهر الستة الماضية، لم يكن للوحدات الشرطية والعسكرية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مهام تقوم بها. إن مجلس الأمن، بالإبقاء المصطنع على أكثر من ٧٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ليبيريا، فضلاً عن العديد من الطائرات العمودية التابعة للأمم المتحدة للأشهر الخمس عشرة القادمة، سيحرم الأمم المتحدة من موارد قيمة للاستجابة للأزمات الخطيرة في أماكن أخرى، لا سيما في أفريقيا. يُبقى مجلس الأمن خمس طائرات عمودية للأمم المتحدة حتى في الوقت الذي يستصرخنا فيه أصحاب الخوذ الزرق في مالي، الذين يجري نشرهم في عملية حفظ السلام الأكثر فتكاً في العالم، طلباً للموارد لحماية أنفسهم والاضطلاع بعمليات الإجلاء الطبي.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، لا يسعنا إلا أن نأسف لعدم إجراء مفاوضات حقيقية بين أعضاء المجلس. إن اقتراحاتنا، فضلاً عن تلك التي قدمها العديد من شركائنا، لم تكد تؤخذ

ولا سيما في هذه الفترة من عملية توطيد السلام، التي هي مرحلة حرجية جدا. إننا لا نريد أن نرى عودة إلى الحالة التي صحت بها البعثة بشكل إيجابي إبان وجودها في ليبيا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ظلت الحالة الأمنية العامة في ليبيا مستقرة، في السنوات الأخيرة. فقد استؤنفت التنمية الاقتصادية وبذلت الحكومة الليبرية، تحت قيادة الرئيسة جونسون - سيرليف، جهودا إيجابية للحفاظ على الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وتقدر الصين الجهود المبذولة في هذا الصدد وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة لليبريا. وقد ظلت الصين دائما تعتقد أنه ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إجراء تعديلات في ضوء الظروف والتطورات الفعلية في الميدان حتى الخروج النهائي. ولا بد من أن تحترم إرادة البلد المتضرر، في هذا السياق، احتراماً كاملاً وأن تعزز المشاورات مع البلدان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، على مر السنين، بدور هام في صون السلام والاستقرار في ليبيا. وتؤيد الصين استمرار وجود البعثة في ليبيا بشكل ملائم. وتواصل دعم ليبيا في تحقيق استقرار الحالة فيها ومساعدتها في تعزيز بناء قدرات أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة والقطاعات الأمنية من أجل ضمان عملية انتخابات عامة سلسلة والحفاظ على فوائد السلام الذي تحقق بشق الأنفس. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وستعمل الصين مع المجتمع الدولي وتواصل الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، إذ أننا نرى أنه من المناسب والمعقول الانتقال إلى تخفيض العنصر العسكري وعنصر

ليبريا ونحن لا نتوقع إعادة تشكل جماعات مسلحة، ولذلك فمن غير المناسب إدراج حماية المدنيين من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في الولاية.

إننا نرحب بإدراج ولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص لاستمرار الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والنساء. وهناك أيضا المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به لتعزيز جهود حكومة ليبيا لمكافحة العنف الجنسي والجرائم القائمة على نوع الجنس، ومن المهم أن يتم تسليم هذا العمل بسلاسة إلى فريق الأمم المتحدة القطري في الوقت الذي تنقصر فيه البعثة.

ويجب أن يكون التركيز الآن على توطيد السلام والإعداد لمغادرة البعثة. وندعو البعثة إلى استخدام جميع الموارد المتاحة لها في الأشهر الـ ١٥ الأخيرة من وجودها لضمان انسحاب سلس ومنظم. ونشعر بخيبة أمل، في ذلك الصدد، لعدم تسديد مبلغ ٨١,٦ مليون دولار من الاشتراكات المقررة إلى الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا. يجب معالجة ذلك الأمر في الشهر القادم.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أنغولا مؤيدة للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لمدة تزيد على ١٢ شهرا، بالاستناد أساسا إلى تقييمنا العام للدور الإيجابي للغاية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ولا سيما في الفترة الانتخابية المقبلة، والطلب الصريح من حكومة ليبيا، في تضامن معها وفهم للتحديات التي يمكن أن تواجهها خلال الفترة الانتخابية والحاجة إلى الاستقرار. ولذلك صوتنا لصالح القرار.

وتأسف أنغولا أن القرار لم يعتمد بالإجماع من قبل جميع أعضاء المجلس، إذ أن من شأن ذلك أن يظهر المجلس بموقف أكثر حزما ووحدة، ولا سيما لبعثة يمكن أن تعتبر قصة نجاح للمجلس. وآمل أن نواصل الانخراط مع البعثة والحكومة،

حرجة لليبريا. لقد كان نظر المجلس في مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد أمرا مهما، بالنظر إلى المكاسب الكبيرة التي حققتها ليبيا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تسلم المسؤولية الكاملة عن الأمن من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في وقت سابق من هذا العام. إن قرار اليوم محق في ثنائه على النجاح في إنجاز تلك العملية.

فبعد ١٣ عاما من دعم البعثة للبلد، يحق للمجلس أن ينظر في الخطوات التالية لمشاركة الأمم المتحدة في البلد، وأن ينظر بعناية في المصالح العليا لليبريا نفسها. وقد رأت نيوزيلندا ميزة كبيرة في الحجج المقدمة لصالح تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى ليبيا في عام ٢٠١٧ - بما في ذلك في فترة الانتخابات - ولكن مع إنهاء بعثة حفظ السلام الحالية. إن القرار الحالي يمدد ولاية البعثة لفترة أخيرة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

وترى نيوزيلندا أنه من المهم أن يبعث مجلس الأمن برسالتين رئيسيتين. أولا، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة دعم ليبيا في شراكة قوية، وهي تدخل المرحلة المقبلة من تاريخها. ثانيا، إن البعثة سوف تسحب عن صواب في أوائل عام ٢٠١٨، نظرا لأن الليبيين قد برهنوا على أنه لم يعد هناك ما يبرر وجود بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في البلد في ضوء التقدم الكبير الذي أحرز.

إننا نردد الشواغل التي أعرب عنها إزاء العملية المتبعة في التفاوض على القرار. فنحن نرى أنه كان بالإمكان القيام بالمزيد للتقريب بين الآراء المختلفة داخل المجلس من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، وبالتالي توجيه رسالة موحدة إلى ليبيا.

وأخيرا، نثني مرة أخرى على ليبيا لما أحرزته من تقدم في البلد. ونتمنى لها نجاحا مستمرا في الفترة الهامة المقبلة.

الشرطة، وتحقيق التوازن بين الحالة على الأرض وطلب البلد المعني، ليبيا. وقد أبقينا، إلى جانب خفض القوات العسكرية وقوات الشرطة، على عنصر سيقوم برصد حقوق الإنسان في البلد، وهو أمر نرحب به.

ومع ذلك، تلاحظ أوروغواي مرة أخرى افتقارا إلى الالتزام والروح البناءة في تطور المفاوضات بشأن النص. فخلال الإحاطة الإعلامية والمشاورات التي جرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ظهرت خلافات كبيرة في مواقف الأعضاء بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ليبيا بعد كانون الأول/ديسمبر. وتعتقد أوروغواي، في ذلك الصدد، أن أفضل طريقة للتغلب على الخلافات هي عن طريق المفاوضات والحوار البناء بحثا عن مواقف مشتركة تكون مقبولة لدى جميع أعضاء المجلس.

وكما ذكرنا عندما جددنا ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قبل بضعة أيام (انظر S/PV.7840)، يجب على مجلس الأمن أن يظهر أنه قادر على اتخاذ القرارات التي تحصل على أوسع دعم ممكن فيما بين أعضائه. إن دور القائم بالصياغة مهم جداً في مثل هذه الحالات التفاوضية، ومن المرغوب فيه أن ييدي القائمون بالصياغة مزيدا من المرونة ويكونوا أكثر تقبلا لمقترحات أعضاء المجلس.

إن المجتمع الدولي يتعامل مع عدد كبير من الأزمات، وقد كشف المجلس بالفعل عن اختلافات وأوجه ضعف في اتخاذه إجراءات بصدد الكثير منها. وبما أن هناك مواقف مشتركة بشأن النهج الأساسي للتصدي للأزمة في ليبيا، فإننا نعتقد أنه من غير الضروري إضافة هذه الانقسامات إلى المسألة المطروحة. ونحن على ثقة من أن الإجراءات ستتحسن في عام ٢٠١٧.

السيد تاوولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت نيوزيلندا مؤيدة للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦). إن هذه الفترة فترة

السيد سولونتيه (ليبيريا) (تكلم بالإنكليزية): عندما تشرفنا آخر مرة بفرصة تقديم مداخلة في المجلس (انظر S/PV.7824)، عرضنا على الحاضرين شواغل حكومتنا وشعبنا. واليوم لن نزعج أعضاء المجلس بتكرار تلك الشواغل. ما نريد أن نفعله اليوم هو أن نشكر الجميع - أولئك الذين صوتوا لصالح القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وكذلك الذين امتنعوا عن التصويت.

ونلاحظ جميع الشواغل التي أعرب عنها هنا، لكننا ندرك أيضا أن الإجراءات التي اتخذناها اليوم باسم ليبيريا ستقطع شوطا طويلا نحو توطيد المكاسب التي حققناها بالفعل. بالنسبة لنا، يشير ذلك إلى أن مجلس الأمن لا يزال يبدي استعدادا ليس المعاقبة على المخالفات فحسب، بل ومكافأة النجاح والإجراءات التي تتخذها البلدان الخارجة من النزاع التي هي عازمة على القيام بالشيء الصحيح بنفسها ومع المجتمع الدولي.

ومن ثم، بالنيابة عن أمة تشعر بالامتنان وحكومة ممتنة، فإننا نتطلع إلى استمرار مشاركة هذا المجلس والعمل مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مدى السنة القادمة وإنهاء تلك البعثة، كما وعدنا، خلال سنة واحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن بتعلييل للتصويت بصفتي الوطنية.

إن ليبيريا قصة نجاح على جدول أعمال المجلس. بدأت الحالة كحالة بالغة التعقيد، وبفضل الجهود المشتركة للمجتمع الليبيري بأسره وقيادة الرئيسة جونسون - سيرليف، ندخل سنة انتخابية تلوح فيها آفاق جيدة جدا للاستقرار والانتقال السلمي للسلطة.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لدعم عملية بناء السلام، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هي تجسيد هذه الجهود. إن القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) يمدد الوجود الأخير للأمم المتحدة في البلد لتأكيد وإنهاء عملية تمضي بثبات نحو النجاح، وإن كانت هناك بعض الجوانب التي لا تزال تتطلب الاهتمام، مثل الحفاظ على نحو مناسب على عنصر حقوق الإنسان.

لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) لأننا مقتنعون بأن بعثات السلام ليست مصممة لتستمر إلى الأبد ونفهم أن هذا التجديد لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هو الأخير ويجب أن يكون كذلك.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيريا.